التعدد الاثني وتأثيره على الأمن المجتمعي:
دراسة في إمكانية بناء دولة الطوارق في إفريقيا وتأثيره على أمن الجزائر.

Ethnic diversity and its impact on socieal security:
A study on the possibility of building a Tuareg state in Africa and its impact on Algeria's security.

فكيري شهرزاد *FEKIRI Chahrazed*
جامعة لونيسي علي البليدة2، الجزائر ، c.fekiri@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2023/01/15 **تاريخ القبول:** 2023/02/25 **تاريخ النشر:** 2023/04/01

ملخص:

يعود الاهتمام بدراسة العنف الاثني في جزء منه، إلى موجة العنف الدموي التي حدثت بعد الحرب الباردة، بحيث ترتبط دراسة النزاعات الإثنية ارتباطا وثيقا بدراسات الإثنية والقومية من جهة، ودراسة العنف السياسي من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تعدد المقاربات التي هدفت إلى تحليل موضوع الأقليات والمعضلة الأمنية المجتمعية. وعليه تم تحديد مجال الدراسة والاسئلة الفرعية بشكل واضح من خلال التركيز على الطوارق كدراسة حالة في الدول الافريقية. تحلل ورقتنا البحثية أيضا استراتيجية الجزائر في حماية امنها المجتمعي بالأخص بعد كفاح الطوارق والجماعات الإسلامية المتشددة للانفصال عن الحكومة المالية، اين سجل هذا القتال كأحدث صراع في سلسلة الصراعات الطويلة الامد للطوارق مع دول غرب افريقيا. هدفت دراستنا إلى تبيان العلاقة بين العنف الموجه ضد الاثنيات وتصاعد النزاعات والمطالب الانفصالية، اين اعتمدنا في تحليلنا للموضوع على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الطوارق وتتبع المسار التاريخي لتطور القضية عبر الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي.

الكلمات المفتاحية: *الإثنية، الأمن المجتمعي، المعضلة الإثنية الأمنية ، الطوارق، الأمن الجزائري.*

Abstract:

The growing interest in the study of ethnic violence is partly the result of the sweeping wave of bloody violence occurring after the Cold War. Ethnic conflicts closely associate with studies of ethnicity and nationalism on the one hand, and studies of political violence on the other. The domain of the study and key research questions are more clearly formulated, with a central focus on the ethnicity of Tuareg as case study in African States A paper also analyzes Algeria's strategy to protect its socieal security specially after the fighting of Tuareg and Islamist Insurgents for independence from the Malian government marked the latest in a series of long-simmering Tuareg conflicts with West African nations.

.***Keywords:*** *Ethnicity, societal security, the ethnic security dilemma, Tuareg, Algerian security.*

* شهرزاد فكيري ، fekiri0502@hotmai.fr

مقدمة:

ظهرت في الأونة الأخيرة عدة مقاربات تحليلية لفكرة الانفصال وتقرير المصير، ويعود ذلك إلى ارتفاع أصوات الشعوب المطالبة بالانفصال وتكوين دول حديثة، وقد نالت عدة شعوب حق الانفصال مثلما حدث مع السودان التي انقسمت إلى دولتين شمال وجنوب، في حين لاتزال شعوب أخرى ترفع نداءات الحق بتقرير المصير مثل الشيشان، في حين تطالب أقليات أخرى كالأكراد في العراق وسوريا بتكوين دولة كردستان الكبيرة، قد يكون الأمر هينا في حال وجود هذه الإثنية في نطاق جغرافي محدد داخل الدولة، ولكن ماذا لو كانت هذه الأقلية الباحثة عن تكوين استقلالها الذاتي -مشتركة -بين عدة دول متجاورة مثلما هو الحال مع الطوارق في إفريقيا التي تنتشر في عدة دول منها الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وتونس، فهل ستقبل هذه الدول بإمكانية ظهور دولة طوارقية حديثة على حساب أراضيها وأمنها.

انطلاقا من هذا التساؤل الأولي يمكننا أن ننطلق في دراستنا هذه التي ستركز على تحليل موضوع الأمن المجتمعي من خلال تقديم أهم المقاربات التي فسرت ارتباط تهديد الأمن المجتمعي للدول بأزمة الهوية والمعضلة الإثنية المجتمعية، وهذا عبر اختيار الطوارق في إفريقيا كدراسة حالة، أين انطلقنا من تحليل الوضع الأمني للدول المتشاركة مع هذه الإثنية، ومنه تأثير إمكانية ظهور دولة حديثة إثنية على الأمن المجتمعي للجزائر، هذه الأخيرة التي تحوي على نسبة قليلة من الطوارق القاطنين بمساحات واسعة من جنوبها لكن انعكاس إقامة دولة للطوارق في مالي وامتداده إلى دول الجوار له عواقب كبيرة على استقرار المنطقة، وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي: **كيف يمكن للجزائر ودول الجوار حماية امنها المجتمعي ومواجهة مقاربة الدول الانفصالية الحديثة؟** . ويقابل هذه الإشكالية أسئلة فرعية مفادها:

- ما هو مفهوم الاثنيات وماهي اهم المقاربات التحليلية لأزمة الهوية؟

- ما هو تأثير المطالب الانفصالية على الأمن المجتمعي للدول؟

- كيف سيكون وضع الجزائر الأمني في حال ظهور الدولة الطوارقية ؟.

وتهدف الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للعنف الموجه ضد تنوع اثني داخل دولة معينة أن ينتج أشكالا من التهديدات في مقدمتها خطر الانفصال وتغيير حدود الدولة الواحدة ومنه انقسام المجتمع وبروز المعضلة الإثنية المجتمعية، وتجدر الإشارة إلى أن التنوع الاثني لا يعتبر مشكلا أو تهديدا وانما كيفية التعامل مع هذا التنوع هو الذي يخلق المخاطر ومنه اشكال العنف البنيوي والمادي.

1. المقاربة الإثنية في تحليل أزمة الهوية في إفريقيا.

تعد إفريقيا واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم إثر تعدد الصراعات والأزمات بها، إضافة إلى تعدد العرقيات والإثنيات وتصاعد المطالب الانفصالية.

أ. مفهوم الإثنية: تعددت التعريفات المرادفة لمصطلح الإثنية بحيث تقترب في المعنى لمصطلحات أخرى مثل "الأمة" و"العرق"، كما أخذ موضوع "العرقيات" حيزا واسعا في مواضيع العلوم الاجتماعية خلال العقود القليلة الماضية، وأول ظهور للمصطلح كان في قاموس أوكسفورد الإنجليزي عام **1972**، بداية استخدم للإشارة إلى الأصل المشترك، الوثنيين أو الأمميين، بحيث اكتسب المصطلح صفة أو خصائص العنصرية، كما استخدم من

قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإشارة إلى هؤلاء المهاجرين من أصول غير أوروبية، ثم نمى ليشير إلى التشكلات الاجتماعية والثقافية الناشئة في إفريقيا ودول العالم الثالث، وبالتالي حملت الجماعات الإثنية معنى جديد ارتبط بفكرة القبيلة، هذه الفكرة التي تشير إلى وحدة اجتماعية سياسية مرتبطة عضويا من خلال صلة القرابة والدم. (Green, 2006,p2)

إذن، أخذ هذا التحول في المعنى مكانة واسعة في الدراسات النقدية التي وجهت لنقد الخطاب الأوروبي الذي توجه لتسمية شعوب العام النامي باسم **"القبائل"** في حين أطلق تسمية **"شعوب"** أو حتى **"دول"** على العالم المتقدم كإطار للتمييز، لذلك كان لابد من تجاوز هذا المفهوم الضيق من خلال اقتراح تعريف جديد يفرق بين المصطلحات الأخرى كالطائفية والطبقات والأجناس، بالاستناد إلى النسب المشترك، التاريخ المشترك والوطن المشترك. (Green, 2006, p1)

أما في أدبيات الأنثروبولوجيا لتحديد السكان فيمكن فهم الجماعات الإثنية **group ethnic** على أنها: (Aluku, 2003, p93)

- جماعات تتميز باستدامة بيولوجية ذاتية.
- إسهام القيم الثقافية الأساسية في إدراك الوحدة الثقافية.
- وجود مجال للاتصال والتفاعل بين تلك الجماعات.
- أنها جماعات تضم علاقات عضوية، تعرف نفسها، وتملك هوية محددة من قبل الأخرين بحيث تشكل فئة مميزة عن غيرها من الفئات الأخرى في نفس النظام.

إذن تفتقر الإثنية إلى تعريف عالمي معترف به، يمكننا الاستشهاد بصيغة Horowitz الذي يرى بأن "الحد الأدنى لتعريف الوحدة العرقية. هو فكرة الأصل المشترك، والتجنيد من خلال القرابة، وفكرة التمييز سواء اعتمد ذلك على مجرد وجود السمات الثقافية ام لا، فحسبه تعريف الإثنية يشمل مجموعات متباينة حسب اللون، اللغة والدين وهي تغطي القبائل، الاجناس، الجنسيات والطوائف، بحيث لا تكون العضوية او الانتماء اليها بشكل اختياري وانما ممنوح".(Xu, 2012, p66,67)

من ناحية أخرى، لابد من توفر مجموعة من الأسس الرئيسية لتحليل أي أزمة إثنية كانت وهي وجوب:

- دراسة العلاقات الإثنية تاريخيا، وهذا كجزء من عملية تطور مسار أمة معينة بحيث لا يمكن فهم الحاضر دون فهم الماضي، ومن هنا لتحليل أزمة الطوارق لابد أولا وقبل كل شيء أن نحلل تاريخ هذه الإثنية وتوزيعها عبر الحدود.

- دراسة العلاقات الإثنية في إطار كلي **holistically**، بحيث تحتل مساحة أكبر في سياق الأمة الإجمالي، بحيث لا يمكن فهم ذلك إلا في إطار مؤسساتي سياسي، اجتماعي واقتصادي أوسع، فهنا لا يمكن فهم أزمة الطوارق إلا إذا درست في إطار مؤسساتي، والمؤسسات في دراستنا ستكون الدول التي تحوي هذه الإثنية باعتبارهم ليسوا معنيين بحدود دولة واحدة.

- يجب أن نقترب من الموضوع من منظور مقارن بين الثقافات، باعتباره أمرا ضروريا في حال أردنا التعميم، فكل الحالات هي خليط من عناصر فريدة من نوعها أو متكررة، وفي ورقتنا البحثية سنقوم بالمقارنة ولكن ليس بين الثقافات وإنما بين الدول المتجاورة التي تضم الطوارق.

- تحليل مشكل الإثنيات بموضوعية عبر الامتناع عن الإدلاء بتعميمات عن القيم فيما يخص المشاكل الإثنية، وهو بالفعل ما ينطبق عن الطوارق في إفريقيا، بحيث لا يمكن للباحثين إسقاط الدراسات التي تصدق وتحلل المشكل العرقي في دولة أخرى على مشكلة الطوارق في إفريقيا والساحل الإفريقي، فما حدث في مالي يختلف عن المشكل في ليبيا ويختلف في تأثيره بين الجزائر وتونس مثلا، فهذه الحالة تحتاج إلى تحليل مختلف ودراسة متخصصة.

ب. المقاربات التحليلية للإثنية:

تعددت المقاربات التحليلية التي اهتمت بدراسة الصراعات الجديدة التي برزت بعد التسعينات، بحيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، أين ظهرت صراعات من نوع جديد كان عامل الهوية هو المحدد الرئيسي لها، مثلما حدث في البلقان، كما بدأ الحديث عن النزاعات ذات الطابع الإثني في قارة إفريقيا هي الأخرى، بحيث تنقسم هذه القارة لعدة دول تنقسم بحد ذاتها لعدة إثنيات وقبائل وأقليات، وقد وقع اختيارنا على المقاربة الإثنو-واقعية والبنائية باعتبارها تركز على الهوية، وأخيرا المقاربة المجتمعية التي تربط بين الأمن المجتمعي والإقليمي، لكن المقاربة الأخيرة سيتم دمجها مع المحور الثاني حتى يكون هناك تسلسل في التحليل.

✓ ***المقاربة الإثنو- واقعية (Ethno–réalism)*** :

دعا كثير من المنظرين بعد نهاية الحرب الباردة إلى ضرورة تكييف النظرية الواقعية مع خصوصيات الواقع لما بعد التسعينات، والتي غالبا ما ترتبط بالنزاعات الإثنية، وتركز هذه المقاربة على ما يلي: (BREYE, 2007)

- **الخوف:** يركز الإثنو واقعيون على المخاوف الجماعية كمصدر للنزاعات الإثنية، وحسب **David Lake** يمكن التمييز بين نوعين من الخوف: الخوف من أي تهديد يمس سلامة وحياة الجماعة، وهذا الخوف له مبرراته بالأخص إذا كانت الأقلية الإثنية تخضع للتمييز ولانتهاك حقوق الإنسان خاصة إذا كانت الهوة بين الجماعات المكونة للدولة كبيرة، وقد يقود هذا الأمر إلى حدوث الفوضى بالأخص في الحالات التي يصعب فيها على الدولة التدخل من أجل التحكم وضبط العلاقات بين الجماعات الإثنية، ما يجعلها عرضة لعملية "**البلقنة**" أو "**الصوملة**" أي التفتيت والتقسيم، وهو ما يخلق توترات جوارية حادة تقودنا إلى مفهوم المعضلة الأمنية.

- **المعضلة الأمنية:** لم تعد الدولة هي وحدة التحليل في الصراعات الإثنية وإنما أصبحت الجماعات هي المحدد والمتحكم في البيئة السياسية للصراع، فمعضلة الأمن تنطبق على الإثنيات كما هو الحال بالنسبة للدول، فبعد انهيار الدولة تقوم الجماعات بإعادة إثبات وجودها وتجميع قواها كل على حدى في جو يشوبه الشك والغموض وعدم الثقة في الأخر مثلما هو الحال في المعضلة الحاصلة بين الدول جراء غياب عنصر الثقة، وحسب **Barry Posen** هناك أسباب رئيسية لشدة المعضلة الأمنية في الصراع الاثني وهي :

- صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات.
- ميزة الهجوم في موقف دفاعي.
- صعوبة التفريق بين وحدوية الدولة بإقامة هوية إثنية مع إنشاء قوة عسكرية فعالة.

✓ **المقاربة البنائية (Constructivism):**

تهتم البنائية في تحليلاتها بالمعايير والقيم والأفكار التي تؤثر على سلوك القواعد الدولية، بحيث تنصب أبحاثها حول طبيعة القواعد(الدول، الجماعات والأفراد) والعلاقات البنيوية التي تعرف بالعلاقة بين الفاعل والبنية (**Acteur-ructurets**)، أين يجادل البنائيون بأن الهويات والمصالح غير مستقرة في السياسية الدولية أي ليس لها معطى-طبيعي مسبق، والأهم هنا أن ننظر إلى كيفية بناء الهويات والمصالح من خلال التفاعلات الدولية، فبما أن الفوضى هي ما تصنعه الدول فعلى هذه الأخيرة أن تقرر هل ستكون الفوضى تنازعية أو تعاونية، كما ترى البنائية بأن هوية الدولة تبنى كما يصنع القرار السياسي، وهذه الهوية غير قابلة للتغيير.(Weber, 2010 ,p61,62) . ومن هذا المنطلق اهتمت المقاربة البنائية بتفسير النزاعات الداخلية باعتبارها نتاج لهشاشة الهوية الإثنية، إلا أنها في واقع الأمر ما هي إلا بناء لقادة إثنو– سياسيين، فحدوث أزمة هوية في أي دولة كانت لا يكون بشكل اعتباطي وإنما تسبقه عدة ظروف مفجرة للأزمة يمكن تلخيصها في مايلي: (بن حسين ، 2014)

- **الأزمة الاجتماعية- الاقتصادية**: أي انعدام الرفاهية وتدني المستوى المعيشي والفقر.

- **أزمة الدولة**: ترتبط بعدم قدرة الدولة على أداء وظائفها وعدم تلبية حاجات مواطنها.

- **أزمة التجانس الداخلي الإثنو– ثقافي**: ترتبط بغياب عامل التجانس الداخلي.

وعليه، فإن انفجار أزمة الهوية إنما هو نتاج تفاعل الأزمات الثلاث المذكورة أعلاه، وبالرغم من أن البنيويون يركزون على الهوية في تحليل النزاعات الإثنية إلا أن هذا المتغير لا يكفي لتحليل النزاعات الإثنية في نظرهم، وإنما يتعلق الأمر بمختلف التصرفات، والخطابات، والإدراكات، والتصورات القائمة لأفرادها، فأزمة الهوية قد تكون مجرد ابتكار للنخب الحاكمة التي تعمل على تشويه مظاهر ثقافة الجماعة التي تمثلها بهدف الحفاظ على وجودها وكسب امتيازات سياسية واقتصادية، وهذا يعني أن الإثنية كهوية هي ظاهرة طبيعية وليست مصدرا للعنف والصراعات الإثنية إلا إذا تم تفعيلها كأداة في يد القادة السياسيين.

2. أزمة الطوارق والأمن المجتمعي:

لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والمرجعي في تحليل القضايا والصراعات، أين اتجهت الادبيات السياسية وحتى الاجتماعية إلى جعل الفرد والمجتمع فواعل ومراجع تستدعي الاهتمام لدى تحليلنا للقضايا التي تحدث داخل الدولة، اين أصبحنا امام معضلة إثنية مجتمعية بدل معضلة امنية بين الدول وهو ما يرتبط بالأمن المجتمعي باعتباره بعدا من ابعاد الأمن الدولاتي.

أ. الأمن المجتمعي والمعضلة الإثنية المجتمعية:

يخلق الجمع بين الإثنية والصراع مشكلة تعريفية أخرى مثيرة للاهتمام، بحيث قد تكون الإثنية فاعلة في بعض حالات العنف، فالنزاعات العرقية تكون أولا بين مجموعتين في نزاع معين يتم تحديدهما بدقة من خلال عامل القرابة والهوية العرقية، وثانيا لا يكون طرفا النزاع دولتين او ممثلين عن دول. ونظرا لكون مفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات التي ظهرت خصوصا في فترة الحرب الباردة، وفي سلسلة من المنشورات طور **باري بوزان وأول وايفر** مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل معهد كوبنهاغن تحت إشراف **باري بوزان**، وهو ما يعرف بـ: **"الأمن المجتمعي"** باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في فترة الحرب الباردة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها **أول وايفر** سنة **1995** حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ:**"نظرية الأمننة"**.(Williams, 2008,p68,69) وكرد فعل عن الأجندة البحثية الصاعدة لمدرسة كوبنهاغن، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدول كموضوع مرجعي.

هذا، وقد ارتبطت فكرة **الأمن المجتمعي** حسب **بيوزان** بأمن المهاجرين، والأمن الثقافي، والهوية، والأمم، والثقافات والإيديولوجيات، ويعرفه بأنه **"الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"**، فالمجتمع هو الطرف المعرض للتهديد و**الهوية** أصبحت بدورها هي**"القيمة المهددة"**، و**"الجماعات"** كما يقول هي أساسا حول الهوية"، وعليه **فالأمن المجتمعي** هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية والعلاقة بينها وبين مصالحها، وبالتالي وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن مقابل الدولة التي حسب رأيهم لم تعد الطرف المهدَّد فقط ولكن أيضا في بعض الأحيان مصدر التهديد، وهو أهم قطاع يركز عليه **بوزان** مقارنة بالقطاعات الأخرى. (قوجيلي، 2010، ص11)

ويقدم أولي وايفر تعريفا رسميا للأمن المجتمعي "هو قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية"، وبشكل آخر أكثر دقة نقول أن الأمن المجتمعي يتعلق بالاستدامة في ظروف مقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الجماعية والعادات الدينية والوطنية"، وهنا يعتبر بقاء مجموعة عرقية بهذا المعنى أقل اعتمادا على القوة الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالشعور بتماسك المجموعة وضمان استمرار الممارسة أو تعبيرها عن تقاليدها.

فعندما تحس مجموعة ما باللاأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه بوزان بالمأزق الأمني المجتمعي، والذي حسب" **Muller** " قد يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها، لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه ستكون خطيرة - قد تؤدي إلى غاية الانفصال أو تقسيم الدولة- تمتد من التنافس على موارد نادرة إلى غاية السعي لإزالة الطرف الآخر عبر التصفية الإثنية والعرقية، ويتجسد ذلك أكثر من خلال زوال احتكار الدولة لاستعمال وسائل القوة، أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب الأمر أكثر عندما يتطور نزاع مسلح بين حركة انفصالية كحركة تحرير أزواد بقيادة الطوارق وقوات حكومة لدولة ذات سيادة كجمهورية

مالي، ويتجلى ذلك خاصة في نماذج الدول العاجزة وهذا عندما يتحول النزاع إلى صدام مسلح فتصبح الدولة أمام مأزق أمني مجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية والوطنية. (زقاغ، 2004)

وعليه، فان المعضلة الأمنية الإثنية هي أقرب إلى معضلة أمنية إدراكية منها إلى معضلة أمنية هيكلية (Xu, 2012,p68,71)، لذلك تعتبر دراسة الصراعات بين المجموعات العرقية داخل الدولة أمرا مهما بالأخص مع تزايد المطالب الانفصالية وتغيير الخرائط الجغرافية والحدود السيادية للدول في حال الانفصال وتشكيل دول جديدة، لذلك سنحاول في هذه الدراسة تحليل أوضاع وظروف مجموعات الطوارق كإثنية تتوزع على عدة دول إفريقية مع اختلاف ظروفها ومطالبها.

ب. الطوارق والمعضلة الإثنية المجتمعية

تعتبر قضية الطوارق كقضية أمنية تحولت من مطالب اجتماعية وإنسانية وسياسية إلى مطالب انفصالية، وكان هذا في دولة مالي التي تعاني من المشكلات الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي غالبا ما يترتب عنها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد، (مادي، 2012،ص109) وقد نظم الطوارق قبل عام 2012 ثلاثة تمردات على الحكومة المالية:

- اندلع التمرد الأول مباشرة عقب استقلال مالي (1964/1962)، بسبب التمييز الذي تعرضت له الطوارق مقارنة بالمجموعات الجنوبية والخوف من إصلاح الأراضي، والتخوف من التأثير الثقافي السلبي لسياسات التحديث في دولة مالي. (Ananyev & Poyker, 2022,p3)

- التمرد الثاني (1990-1995)، وقد ظلت المناوشات بين الطرفين تندلع من حين لآخر، إلى أن تطورت إلى عملية تمرد واسعة في **مايو 2006** رفع خلالها الطوارق مطالب بالحكم الذاتي لمناطقهم، لينتهي التمرد بعد الوساطة الجزائرية والتي أسفرت عن توقيع اتفاق بين الحكومة المالية والطوارق في جويلية من نفس العام، بحيث نص على "أن يتخلى الطوارق عن المطالبة بالحكم الذاتي لمنطقتهم في حين تتعهد الحكومة المالية بالتسريع في تنمية مناطق الطوارق". (عبد القوى، 2012، ص67)

- التمرد الثالث عام 2007، وقد تعاملت حكومة Amadou Toumari Touri مع الأزمات بنوع من الدبلوماسية ونجحت في احتوائها وتجنب انتشار العنف، مع بقاء الأسباب المحركة للتمرد كامنة لدى الطوارق لتتطور بمرور الوقت للمطالبة بالانفصال وتأسيس دولة جديدة تعبر عنهم، ليتأزم الوضع عامي 2010-2011.

- التمرد الرابع والأحدث كان عام 2012، بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، أين عاد مرتزقة الطوارق الذين استأجرهم إلى شمال مالي بأسلحتهم التي أعادت إشعال الجماعات الانفصالية المحلية.

وتحركت حركة الطوارق الوطنية لتحرير أزواد، وكذا المنظمات ذات التوجه المتشدد كحركة أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ضد القوات الحكومية، مستولية على ثلاث مناطق رئيسية في شمال مالي وهي: كيدال وغاو وتمبكتو. وفي 6 أبريل 2012 أعلنت حركة أزواد استقلال شمال مالي وأطلقوا عليها اسم أزواد، وفي جانفي 2013 وبناء على طلب الرئيس المؤقت Dioncounda Traoré، تم تدخل الجيش الفرنسي وقوات

الاتحاد الافريقي ليستعيد الجيش المالي المنطقة، وتم توقيع اتفاقيات سلام مع المتمردين عام 2015، مع ذلك استمرت الهجمات العرضية. (Ananyev & Poyker, 2022, p4,5)

ج. اتجاهات تحليل قضية الطوارق في افريقيا.

لوضع فهم وإدراك صحيح لقضية الطوارق في المنطقة تم تحليلها من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية؛ أول اتجاه يعتبر قضية الطوارق كقضية سياسية وظفتها الأنظمة لأغراض خاصة، ويمثل هذا التوجه "**مانو دياك**" من خلال مؤلفه "**Touareg, Latragèd**"، وهو من طوارق النيجر. أما الاتجاه الثاني فيصنفها كقضية إثنية مثل طبيعة الدول الإفريقية التي تعاني نفس السبب، وتأثير الفقر ومسألة العدالة الاجتماعية، ويبرز في هذا الصدد " **أندري سال يفون**" في كتابه "**مسألة الطوارق في النيجر**". ثالثا وأخيرا، هناك اتجاه حاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ممثلا في ظاهرة التصحر الذي ضرب مناطق كثيرة يسكنها الطوارق، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي لهذه الجماعات، وهذا ما أكده "**فارما مايقا، محمد تيسا**" في كتاب: « **Le mali : de la shéchresse a la rébellion nomade, chronique et analyse d un double phénomène du contre en Afrique Sahélienne** »، حيث أبرز بشكل مفصل وضعية الطوارق أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية وفشل سياسات التكيف التي وضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالتصحر. (Meier, 2007,p133)

يبرز العامل الإثني في هذه القضية من خلال المعارضة الدائمة من قبل الطوارق -الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أسياد الصحراء- للسود الذين كانوا عبيدا للطوارق وبعدها أصبحوا يسيطرون على السلطات في البلدان التي ينتشرون فيها، ومن هذه النقطة بدأ التناحر بين هاتين الجماعتين داخل المجتمعات الإفريقية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى مأزق مجتمعي بدأ بمطالب اجتماعية ثم انتقل فيما بعد إلى مطالب سياسية كون الطوارق لا يعترفون بوجود الحدود، ولكنهم فيما بعد ونتيجة رسم الحدود وجدو أنفسهم مقسمين على عدة بلدان، كما أصبح الأغلبية منهم لاجئين من حدود لأخرى وضحايا لتقلبات الطبيعة كذلك، وهو الأمر الذي دفعهم إلى الارتقاء بمطالبهم السياسية من المطالبة بالتمثيل السياسي والإداري إلى ضرورة الانفصال وإقامة دولتهم.(Atallah , 2013,p67-69)

إلى غاية هذه النقطة كانت المطالب سياسية بالدرجة الأولى متمحورة حول التمثيل السياسي وحرية المشاركة السياسية والاهتمام التنموي بالمناطق التي يسكنها الطوارق وغيرها، ولكن نظرا للرفض المستمر لمطالبهم وتهميشهم بالإضافة إلى التغذية الخارجية، والظروف القاسية والأزمات المتتالية التي مست تلك المناطق، والفكرة الراسخة لديهم بأنهم هم أسياد الصحراء، لتتطور مطالبهم إلى لانفصال وإنشاء إقليم خاص يقتطع من كل دولة من الدول الإفريقية المتواجدين ضمنها- يعني الطوارق- جزءا من وحدتها الترابية وهو الأمر الذي تطلب تحركات إقليمية ودولية من قبل دول المنطقة كلها نظرا لتداعياتها الأمنية، وحالة الطوارق باعتبارها إثنية تعرضت للعنف البنيوي فهي تعكس لنا كيف أن حالة العنف غير المادي يولد لنا عنف مادي يصل إلى غاية الانفصال والتأثير على سيادة الدول وأمنها القومي.

خريطة توضح انتشار الطوارق في منطقة الساحل الافريقي

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كانت غالبيتهم لا تعترف بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية.- كما سبق وأشرنا- ومنذ ذلك الوقت وعلاقاتهم مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها نوع من التوتر لا سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال لكل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم. (قوي، 2012، ص3،4)

3. سيناريو تشكيل دولة طوارقية وأثره على الأمن المجتمعي لإفريقيا والجزائر:

شكلت الأزمة بمالي تهديدا رئيسيا لأسس الدولة في إفريقيا ككل، بحيث تشير التقارير الأمنية بوجود خلايا لمجموعات متطرفة مرتبطة بشبكات إجرامية عابرة للحدود تستغل مثل هذه الثغرات لخلق نوع من الفوضى واللاإستقرار بالمنطقة الساحلية والإفريقية دون استثناء، فهذه الأزمة تعتبر أزمة متعددة الأبعاد، ففي حال حصول طوارق مالي على استقلالهم الذاتي فإن من شأن ذلك أن يمثل نموذجا يحتذى به لدى المجموعات الأخرى فعلى سبيل المثال لن يتردد "البولار" الذين يشهدون وضعا مماثلا لوضع الطوارق في البحث عن مجال ترابي ما في إفريقيا الغربية، وبالمثل، لن تتردد "اللجاو" لتحرير دلتا النيجر وانفصال كازامانس بالسنغال. (حيداس، 2012)

أ. المطالب الانفصالية في الدول الافريقية تهديد للأمن المجتمعي:

تواجه العديد من بلدان إفريقيا توترات وأزمات هوياتية متزايدة، بحيث بدلا من الانفتاح أمام تبادل الأفكار والسلع وإنتقال الأشخاص وتفتيت الدول القائمة وذوبانها في كل متكامل، نرى العكس من ذلك تماما، بحيث تتجه إفريقيا إلى إنشاء الدول الصغيرة والمجهولة التي لا صوت ولا وزن لها، وللأسف الشديد تعتبر طريقة الحكم في معظم دول القارة الاساس الذي خلق الظروف الدافعة نحو تزايد الطلبات الانفصالية ورفع راية حق تقرير المصير وهو ما حدث مع السودان، وإن صح التعبير لا توجد الأن دولة إفريقية محصنة ضد التفكك، ففي القرن الحادي والعشرين تصاعدت الاضطرابات والحروب والنزاعات وكذا اقتراح أن الانفصال سيكون هو الحل الأمثل لمثل هذه الصراعات، فنحن نشهد حاليا تفككا غير إعتياديا للصحراء، وهي ليست كأي صحراء، فهي

خزان للثروات الطبيعية من نفط، غاز ويورانيوم، وبالتالي فهي مطمع من قبل القوى الأجنبية. (de Padou, 2013)

إذن من خلال هذه الفكرة يمكننا المقارنة بين المفارقة التي أثارها هذا التمايز الإثني، ففي مناطق عديدة من دول العالم يتم الاتجاه نحو تكوين النقابات والاتحادات الفدرالية لمجموعات إثنية فوق قومية متعددة اللغات تكون متكاملة اقتصاديا وسياسيا، مثلما هو الحال مع سويسرا التي كانت نقيضا لـ"الدولة القومية"، إذ أن سكانها يتألفون من الألمان والفرنسيين والإيطاليين الذين رأوا أن مصالحهم تتطلب أن يكونوا معا في دولة محايدة بدلا من أن يكون كل قسم جزءا من "الدولة القومية" المجاورة، عكس التنوع الموجود في إفريقيا، ففي حالة الطوارق نلمس عكس ذلك التجانس بحيث خلق هذا التمايز حالة من خطر التشرذم والانحدار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي بات يهدد القارة الإفريقية، وهنا طرح الكاتب **Dr.Alexis Dieth** عدة تساؤلات حول هذا الأمر قائلا:(Dieth, 2012)

- هل ينبغي حل قضية الطوارق في إفريقيا من خلال إتباع سياسة قمعية ضد الحركات الانفصالية؟

- هل ينبغي الدخول في حوارات مع الجهات المطالبة بالانفصال للتفاوض حول إمكانية تقديم تنازلات على أساس تقاسم سلطة الدولة مقابل تنازلات إثنية، اقتصادية ودينية؟

- أم هل ينبغي علينا ترك إجراءات الانفصال تأخذ مجراها، وبالتالي يتم تغيير الحدود الموروثة عن الإستعمار وتكوين دول جديدة متجانسة بدل تلك الدول التي تحمل في طياتنا تنوعا اثنيا موروثا عن الحقبة الاستعمارية؟ أو بدلا من ذلك نقوم ببناء أمة متعددة الأعراق بالحفاظ على المجموعات العرقية المختلفة في أمة واحدة لتجنب الانفصال والانقسام؟

إذن، نلاحظ أن الكاتب قد أثار عدة أسئلة جوهرية تصلح لأن تكون بحثا مستقلا بحد ذاته، فكل سؤال يقود إلى سيناريو مستقل عن الأخر، ولكن الإجابات حول الأسئلة ستكون واضحة ومتفق عليها، لكن السؤال الثالث سيخلق نوعا من التحليل المزدوج بالأخص عند تطبيقه على موقف الجزائر من أزمة الطوارق وتعاملها معها وفق مسارات محددة اتبعتها السياسة الدفاعية الجزائرية، لأن حدود هذه الدولة تعتبر مغريات لا يمكن إنكارها.

ب. سياسة الجزائر للتعامل مع المطالب الانفصالية في دولة مالي:

إذا اخذنا بالفكرة الثالثة للكاتب، وهي إعادة تشكيل الحدود الاستعمارية التي رسمتها الديناميكيات الانفصالية حسب قول الرئيس السابق "**ولسون**" -**حق الشعوب في تقرير مصيرها**- فإن هذا الأمر سيؤدي إلى نشوء دول صغيرة متجانسة عرقيا ولكنها ضعيفة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا أيضا، في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو بناء تكتلات اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية تتجاوز التعدد اللغوي والعرقي.

وأول شيء ننطلق منه هو تلك الحدود الواسعة التي يتوزع فيها الطوارق مثلما هو موضح في المحور الثاني من الدراسة، في حال حصول الطوارق بمالي على استقلالهم انطلاقا من شرعية المبدأ المصيري هنا نقول ما مصير باقي الطوارق الموجودين بالجزائر، ليبيا، بوركينافاسو، النيجر وتونس أيضا؟ طبعا لهم الحق هم أيضا بتحقيق الانفصال، وكل إثنية تنفصل عن الدولة الأم إذن هل ستكون لنا 6 دول طوارقية أم أنها ستتحد في دولة طوارقية كبيرة؟، أكيد سيقع الاختيار على السيناريو الثاني ولكن ماذا ستفقد الجزائر هنا، لا توجد معطيات دقيقة عن عدد الطوارق إلا أن الأرقام غير الرسمية المتوفرة تتحدث عن أن عددهم يناهز **3.5** مليون شخص، يتوزع **15** بالمئة منهم في دول شمال أفريقيا لا سيما في الجزائر وليبيا، إذن النسبة الموجودة بالجزائر ليست كبيرة ولكن المساحة التي يتوزعون عليها واسعة جدا، خاصة أن تلك المناطق الممتدة من الجنوب الليبي

وبالتحديد منطقة فزان إلى منطقة الهقار في الجزائر، وفي منطقة أزواد وأدغاغ في مالي إلى منطقة أيير في النيجر، تتميز بكونها الأكثر جفافا والأقل في عدد السكان، ما يعني وجوب توزعهم بحثا عن الخصوبة والرطوبة، وهو أساس المشكل، فالطوارق شعب يعيش مثل الرّحّل يتنقل بين المناطق بحرية وبالتالي إمكانية ضبطه في دولة واحدة يعني اقتطاع أقاليم من الدول الحاملة لهذه الإثنية، وهو ما يعني تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار ما يعني تغير إفريقيا بالكامل وظهور دويلات مجهرية وأخرى واسعة إثر اقتطاعها لأقاليم مختلفة وهو ما ترفضه دولة الجزائر لأنها لن تفرط في أي شبر من أرضها، لذلك نجدها تدعم المسار السلمي والتفاوض دون القبول بمطلب الانفصال.

وعليه، فقد حان الوقت لبناء أجندة إفريقية حقيقة لمواجهة أخطار القرن الحادي والعشرين وإنقاذ القارة من خطر تفكك الدول، ففي هذا الإطار نجد أن كل دولة إفريقية تبحث عن حلول لمشكلتها بمعزل عن البقية، فالمغرب يبحث عن مصلحته ومالي توجهت إلى طلب المساعدة من فرنسا التي سارعت إلى الاستجابة حتى تكسب قاعدة جديدة بمنطقة الساحل على غرار السنغال وتشاد وإفريقيا الوسطى ... وغيرها، وكذا تدخل حلف الناتو في ليبيا الذي خلف عدة سلبيات، فتاريخيا، لا يوجد مثال واحد يقر بأن التدخل الأجنبي كان تدخلا ناجحا أسفر عن تغيرات إيجابية، لا يوجد تدخل واحد قام بتعجيل عجلة النمو والتنمية في قارة إفريقيا، بل العكس من ذلك، كل التدخلات في إفريقيا كانت لها تكاليف بشرية، اقتصادية واجتماعية لا تحصى والأمثلة على ذلك كثيرة.

تعاملت الجزائر مع أزمة الطوارق في مالي من خلال إتباع ثلاثة مسارات؛ أول هذه المسارات ***ذا توجه سياسي***، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين بشمال مالي. ***والثاني أمني***، بهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي. أما ***المسار الثالث*** والأخير فقد انصب في الدعوة لنبذ التطرف وتفادي تبعات هذا الفكر الذي انتشر في الساحل الإفريقي ليلتقي بجملة من الحركيات السببية التي رسمت لتهديدات أمنية متعددة تمس بالأمن الإقليمي.

ولحماية أمنها المجتمعي المهدد في حال تحققت مطالب الطوارق الانفصالية، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات العاجلة تمثلت في فتح مناصب عمل بغية تعزيز الجهاز الإداري بموظفين منحدرين من المناطق الجنوبية، كما أعلنت وزارة الفلاحة عن تسهيل إجراءات إطلاق مشاريع استثمارية في الزراعة بدعم مالي من الدولة، وكذا التعهد بالاستجابة لمطلب سكان المنطقة بإدماج شباب ينتمون لقبائل الطوارق في الجيش والشرطة مستقبلا، بحيث لا يفوتنا علما أن المحافظات الجنوبية قد شهدت خلال السنوات الأخيرة موجة احتجاجات تندد بالتهميش في مشاريع التنمية ومناصب الشغل رغم أن هذه المناطق تحوز على مخزون هائل من المحروقات التي تعد أهم مصدر لموازنة الجزائر.

ونظرا لامتداد الحدود الجزائرية المالية المشتركة على طول **1400** كلم، فقد قامت السلطات الجزائرية بنشر وحدات من الجيش لمراقبة تهريب السلاح والمخدرات براً وجواً، كما وضعت سياجا أمنيّا مكهربا طوله **50** كلم بين برج باجي مختار الجزائرية ومدينة الخليل المالية، وذلك بهدف غلق كل المنافذ في وجه المتسللين والهاربين.

كما أكدت الجزائر من جانبها على وجوب العمل على تجسيد ***المقاربة التنموية*** بالنسبة لكافة الدول الإفريقية دون استثناء، مؤكدة على وجوب الفصل بين ما هو تطرف وإرهابي وبين ما هو مطلب سياسي، بمعنى عدم الخلط بين الطوارق والإرهابيين، لأن هذه الأخيرة انتهزت فرصة اللاأمن واللاإستقرار في الساحل الإفريقي

وهو ما يتوجب على الدول مواجهته وأخذه بعين الاعتبار، وهو ما تأكد من خلال تشكيل لجنة تضم كافة أعيان وشيوخ قبائل جنوب الجزائر وشمال مالي، تتكفل بالعمل على تفعيل المصالحة الوطنية بدولة مالي والتعجيل بتجسيدها ميدانيا من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية، بحيث دعت اللجنة إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لدولة مالي ورفض كل أشكال الصراع القبلي والعنف وذلك عقب لقاء جمع **40** زعيما قبليا من البلدين تحت رعاية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وفي نفس السياق احتضنت الجزائر العاصمة عام **2013** الجلسة التأسيسية لأول رابطة لعلماء ودعاة وأئمة الساحل بمشاركة وفود من خمس دول بمنطقة الساحل هي الجزائر ومالي والنيجر وبوركينافاسو وموريتانيا وهي هيئة تجمع علماء وشيوخ المنطقة وتهدف إلى نشر مبادئ الإسلام السمحة ونبذ التطرف الديني للحد من انتشار الفكر الجهادي بالمنطقة. (جريدة الزمان، 2013)

خاتمة:

يمكن القول في الختام أن التعدد الاثني له علاقة وطيدة بالأمن المجتمعي، ذلك أن عامل الإثنية في حال تعرض للتهميش والاضطهاد فانه سيصبح بلا شك سببا جوهري في العديد من النزاعات واللااستقرار في الكثير من الدول، إذ يعد تحقيق الأمن والحفاظ عليه هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول لأن غياب الاستقرار يفسح المجال لكل الطامعين بالتدخل من أجل تنفيذ أجندتهم السياسية، وهذا ما لمسناه مع حالة الطوارق، لذا يتوجب على أي دولة إفريقية أن تحافظ على استقرار أمنها المجتمعي كون هذا الأمر ينعكس بدوره على مسار الدولة وسلوكها الخارجي في البيئة الدولية، إذ يتناسب هذا السلوك طرديا مع حالة الاستقرار أو عدمه.

وعليه، لابد على دول إفريقيا أن تتجاوز النظرة المنفردة لمثل هذه الصراعات والأزمات، وإنما وجوب العمل بشكل جماعي لمواجهة الأخطار والانقسامات التي باتت تشبه العدوى بعد انفصال جنوب السودان عن السودان وتشكيله دولة جديدة، بحيث لابد من التوجه نحو بناء مناطق واسعة من إفريقيا التي يمكنها أن تكون قارة قوية، فعلى المستوى القاري، لدينا سياسة صينية تجاه إفريقيا أين نلاحظ تزايد المشاريع والاستثمارات واليد العاملة الصينية بالقارة التي تقدر بحوالي 20 مليون صيني، ولكن بالمقابل ليس لدينا سياسة إفريقية تجاه الصين، نفس الشيء فيما يخص أوروبا، بحيث تظهر السياسة الأوروبية تجاه إفريقيا في محاولة منها لخفض تدفقات الهجرة نحوها والحد من المشاكل القادمة من جنوب المتوسط، في حين لا نملك نحن سياسة إفريقية تجاه أوروبا فمشروع الشراكة الأورو-متوسطية هو مشروع أوروبي ويخدم مصالح الغرب بالدرجة الأولى بحيث يظهر هذا من خلال اتفاقيات الأمن الطاقوي واستغلال الثروة السمكية وغيرها فيما يتعلق بالدول المتوسطية الثلاث، الجزائر، تونس والمغرب أيضا، وعليه، فإن هذا الأمر يتطلب تعاونا كبيرا بين الدول الإفريقية يتجاوز تلك المطالب الانفصالية والتفكيكية التي ستمس بأمن الدول ككل وليس أمن دولة واحدة فقط.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم كانتي مادي . (2012). الأزمة السياسية في مالي. *دراسات آفاق إفريقية، 10* (36).
- إدريس حيداس. (04 08, 2012). ، "الطوارق ينسخون نموذج بوليساريو الإنفصالي لمساعدة القاعدة". صحيفة الراكوبة.
- بوحنيه قوي. (3 يونيو, 2012). إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من https://bit.ly/3X2c0mb

- جريدة الزمان. (17 فيفري, 2013). مسارات الجزائر للتعامل مع أزمة مالي مشاريع للطوارق ومحاصرة التطرف ومنع تسلل الجهاديين. تاريخ الاسترداد 20 12, 2022، من https://bit.ly/3VehMiz
- سامي صبري عبد القوى. (يونيو , 2012). "الطوارق ودولة " أزواد" ، عوامل الإنفصال وتحديات الإعتراف. *ملف الأهرام الإستراتيجي، 18* (210).
- سليمة بن حسين . (14 يناير , 2014). الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية. *المجلة الإفريقية للعلوم السياسية*. تم الاسترداد من https://bit.ly/3TCmeaf
- سيد أحمد قوجيلي. (2010). *البناء الإيتيمولوجي للأمن :مقدمة إلى الدراسات الأمنية"* . جامعة وهران ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،.
- عادل زقاغ. (2004). إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث. *رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*. جامعة باتنة.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Aluku, M. (2003). The ethnic problem in Africa. *antropologist, 2*(5), 93-99. Récupéré sur https://bit.ly/3g5i8K2
- Ananyev, M., & Poyker, M. (2022, October 15). dentity and conflict: Evidence from Tuareg rebellion in Mali,. *World deveopment*.
- Atallah , R. (2013). La révolte des Touaregs et le coup d'État au Mali. *(1 er trimestre 2013)*. (R. Atallah, Éd.) centre d' étude Africaines, ASPJ Afrique & Francophonie. Récupéré sur https://bit.ly/3hKbnxR
- BREYE, C. (2007). *Les déterminants des intentions de retour des personnes déplacées internes à l'est du Tchad.)* - . Université de Yaoundé II (SOA: Institut de Formation et de Recherche Démographiques (IFORD), DESS en Démographie.
- David, C. P. (2010). *, Contemporary security policy. : 16 April , p 02*. UK: publisher routledge,.
- de Padou, A. (2013, mars 6). séparatisme : afrique "une poussière d'etats faibles" /l'enquête : hors-série. *2*. afrique. Consulté le 12 19, 2022, sur HTTPS://BIT.LY/3WZME8H
- Dieth, A. (2012, septembre 18). Comment en finir avec le séparatisme en Afrique? L'exemple du Mali. Vienne. Autriche, Ivoire-Presse. Consulté le 12 19, 2022, sur https://bit.ly/3GbGfRX
- Green, E. (2006, march). *Redefining ethnicity*. San Diego, paper prepared for presentation at the 47th annual international studies association eonvention.
- Meier, A. (2007). natural disartes ? Droughts and Epidemics in precolinial sudanic Africa. *the medieval history journal*.
- Weber, C. (2010). *International Relations Theory ;A critical introduction* (Vol. Third edition). United States of America: publeshed by Routledge.
- Williams, P. (2008). *Security Studies: An introduction* (Vol. 1st published). Routledge.
- Xu, J. (2012, July). The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence: An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power. *Journal of Undergraduate Research*. Récupéré sur https://bit.ly/3FlLZYh